الأمم المتحدة

E/CN.3/2012/15

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
8 December 2011
Arabic
Original: English

اللجنة الإحصائية

الدورة الثالثة والأربعون

٢٨ شباط/فبراير – ٢ آذار/مارس ٢٠١٢

البند ٣ (ل) من جدول الأعمال المؤقت*

بنود للمناقشة واتخاذ القرار

تنسيق الأنشطة الإحصائية في الأمم المتحدة

تقرير الأمين العام

موجز

يُقدم هذا التقرير إلى اللجنة الإحصائية امتثالا لما طلبته في دورتها الثانية والأربعين (انظر E/2011/24، الفصل أولا – باء، المقرر ٤٢/١١٠، الفقرة (ك)). ويحدد التقرير المعلومات الأساسية المتصلة بترتيبات التنسيق الإحصائي الحالية في إطار الأمم المتحدة، ويبحث في الشواغل التي أثيرت بشأن أوجه القصور في تلك الترتيبات، ويقترح آلية لاستكشاف سبل تعزيزها، ولا سيما فيما يتعلق بآليات ضمان النوعية. ويختتم التقرير بقائمة موجزة من المسائل المطروحة للمناقشة أمام اللجنة.

* E/CN.3/20212/1.

271211 231211 11-63057 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولاً – مقدمة

١ – اعتمدت اللجنة الإحصائية في دورتها الثانية والأربعين، المعقودة في الفترة من ٢٢ إلى ٢٥ شباط/فبراير ٢٠١١، المقرر ٤٢/١١٠ (انظر E/2011/24، الفصل أولا – باء) الذي قامت فيه، في جملة أمور، بحثّ شعبة الإحصاءات على الاضطلاع بدور مركزي في مساعدة الدول الأعضاء على معالجة مسائل حالات التضارب في البيانات واتساقها مع المنظمات الدولية، مع إيلاء اهتمام خاص لمسائل اتساق البيانات التي تنشرها وكالات الأمم المتحدة، وأكدت على الحاجة في ذلك السياق إلى وجود وكالة موثوق بها في منظومة الأمم المتحدة لتضطلع بتنسيق الأنشطة الإحصائية، وطلبت إلى السلطات المختصة بالأمم المتحدة استعراض الوضع، وطلبت إلى شعبة الإحصاءات أن تقدم تقريرا بشأن تلك المسألة إلى اللجنة في دورتها الثالثة والأربعين (الفقرة (ك)).

٢ – واتُّخذ القرار في سياق المناقشات التي عُقدت في إطار اللجنة الإحصائية لمعالجة الشواغل التي أثارتها الدول الأعضاء فيما يتعلق بالمحتوى الإحصائي لتقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١٠[(١)] الذي أعده مكتب تقرير التنمية البشرية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٣ – ومنذ انعقاد الدورة الثانية والأربعين للجنة الإحصائية، أنجز مكتب خدمات الرقابة الداخلية تقييمه البرنامجي المستقل لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية (E/AC.51/2011/2)، بما في ذلك إجراء تقييم محدد لشعبة الإحصاءات. وفي ذلك التقييم، أبدى المكتب ملاحظات بشأن تنسيق الأنشطة الإحصائية بين شركاء منظومة الأمم المتحدة كانت مشابهة للآراء التي أعربت عنها الدول الأعضاء.

٤ – ويقدم هذا التقرير المعلومات الأساسية المتعلقة بإنشاء اللجنة الإحصائية وشعبة الإحصاءات ودوريهما، ويصف التطورات ذات الصلة بمسألة التنسيق الإحصائي التي جرت في أعقاب الدورة الثانية والأربعين للجنة الإحصائية. ويُقترح أن يتم تشكيل فريق من أصدقاء الرئيس لمواصلة النظر في القضايا واقتراح توصيات لتنظر فيها اللجنة في دورتها الرابعة والأربعين.

ثانيا – معلومات أساسية

٥ – كانت المسائل الإحصائية من أولويات الدول الأعضاء منذ إنشاء عصبة الأمم. وأُنشئت اللجنة الإحصائية الدولية باعتبارها هيئة استشارية في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٢٠ لتقدم توصيات بشأن دور العصبة في مجال الإحصاءات. وحُددت اختصاصات اللجنة

(١) باسينغستوك، المملكة المتحدة، ٢٠١٠.

الإحصائية والمكتب الإحصائي التابع للأمانة العامة بموجب القرار ٨ (د-١) الذي اعتمده المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الأولى في ١٦ شباط/فبراير ١٩٤٦. وتتمثل الولاية الحالية للجنة في مساعدة المجلس على ما يلي: (أ) تعزيز تطوير الإحصاءات الوطنية وتحسين قابليتها للمقارنة؛ (ب) تنسيق الأعمال الإحصائية التي تضطلع بها الوكالات المتخصصة؛ (ج) تطوير الخدمات الإحصائية المركزية للأمانة العامة؛ (د) تقديم المشورة إلى أجهزة الأمم المتحدة بشأن المسائل العامة المتصلة بجمع المعلومات الإحصائية وتفسيرها ونشرها؛ (هـ) العمل على تحسين الإحصاءات والأساليب الإحصائية عموما.

٦ - وأولت اللجنة الإحصائية أولوية عالية لدورها في مساعدة المجلس الاقتصادي والاجتماعي في تنسيق الأنشطة الإحصائية في منظومة الأمم المتحدة. وأوصى المجلس، في قراره ١٥٦٦ (د-٥٠) المؤرخ ٣ أيار/مايو ١٩٧١، بأن يكون الهدف النهائي لعمل سلف إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية هو تحقيق نظام متكامل لجمع الإحصاءات الدولية وتجهيز بياناتها ونشرها من جانب منظومة الأمم المتحدة، وطلب إلى الأمين العام أن يبذل، بالتعاون مع الوكالات المتخصصة، جهودا متضافرة لمساعدة البلدان النامية في تعزيز نظمها الإحصائية.

٧ - وأنشئت شعبة الإحصاءات التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة في البداية ضمن إدارة الشؤون الاقتصادية في عام ١٩٤٦، وهي تؤدي دور أمانة اللجنة الإحصائية. ويتمثل هدفها في النهوض بالنظام الإحصائي العالمي من أجل إنتاج إحصاءات وطنية عالية الجودة ويسهل الوصول إليها ويمكن إخضاعها للمقارنة، ليستخدمها مقررو السياسات وغيرهم من المستخدمين على الصعيدين الوطني والدولي. ولتحقيق هذا الهدف، تقوم استراتيجيتها على ما يلي: (أ) توسيع نطاق الدور المعياري للبرنامج الفرعي وتنسيق الأنشطة الإحصائية الدولية؛ (ب) مساعدة البلدان من خلال التعاون التقني مع النظم الإحصائية الوطنية؛ (ج) وضع القواعد والمعايير؛ (د) تجميع ونشر المعلومات الإحصائية العالمية؛ (هـ) تطوير القدرات الإحصائية؛ (و) التشجيع على استخدام الخرائط ونظم المعلومات الجغرافية؛ (ز) تنسيق الأنشطة الإحصائية الدولية من خلال التعاون الوثيق مع المنظمات الدولية الأخرى، وذلك لتعزيز التماسك في أعمال البيانات الإحصائية في منظومة الأمم المتحدة.

٨ - وقد نفذت شعبة الإحصاءات بعض الأنشطة المنسقة القائمة بشكل رئيسي على أساس مشاريع محددة. وهي تنظم اجتماعا دوريا لمديري البيانات لتسهيل تحسين نشر البيانات فيما بين منظمات الأمم المتحدة؛ وقد نظمت منتدى غير رسمي لمناقشة القضايا الناشئة فيما بين هيئات الأمم المتحدة المنخرطة في العمل الإحصائي؛ وتشارك في آلية التنسيق داخل اللجنة التنفيذية للشؤون الاقتصادية والاجتماعية.

ثالثا – التطورات منذ الدورة الثانية والأربعين للجنة الإحصائية

٩ – على نحو ما ورد، أنجز مكتب خدمات الرقابة الداخلية، منذ انعقاد الدورة الثانية والأربعين للجنة الإحصائية، تقييمه البرنامجي المستقل لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك شعبة الإحصاءات. وأثنى المكتب، في تقريره المقدم إلى الدورة الحادية والخمسين للجنة البرنامج والتنسيق، على شعبة الإحصاءات لتفردها ودورها المركزي في دعم اللجنة الإحصائية وبالتالي النظام الإحصائي العالمي، إلى جانب فعاليتها في الاضطلاع بذلك الدور. ويرد مقتطف من ذلك التقرير عن دور شعبة الإحصاءات في المرفق الأول.

١٠ – وفي حين كان المكتب إيجابيا بشدة بشأن دور شعبة الإحصاءات وأدائها، فقد وجد أن بالإمكان تحسين التنسيق الإحصائي داخل منظومة الأمم المتحدة. وقد انعكست هذه النتيجة في وثيقة داعمة للمكتب، ترد بعض المقتطفات ذات الصلة منها في المرفق الثاني.

١١ – واختتم مكتب خدمات الرقابة الداخلية بتقديم التوصية المحددة التالية، من بين توصيات أخرى:

”إعادة النظر في قنوات الاتصال بين الشعبة ووحدات الإحصاءات التابعة لشركائها في منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك اللجان الإقليمية، ووضع خطة عمل من أجل تحقيق تنسيق أفضل للأنشطة واستخدام الموارد على نحو أفضل“.

١٢ – وأبلغت شعبة الإحصاءات مكتب خدمات الرقابة الداخلية بأنها تعتزم طرح قضية التنسيق الإحصائي داخل منظومة الأمم المتحدة، وهي قضية عامة، للمناقشة في إطار أحد بنود جدول الأعمال، في الدورة الثالثة والأربعين للجنة، حيث أن الدول الأعضاء قد أثارت قضايا مماثلة. وأُبلغ المكتب أنه ينبغي إجراء دراسة متأنية للعديد من العناصر ذات الصلة من خلال آلية حكومية دولية.

رابعا – الوضع الحالي

١٣ – نما النظام الإحصائي للأمم المتحدة، الذي يمكن وصفه بشكل عام بأنه مجموعة من كافة الوحدات والبرامج الإحصائية داخل منظومة الأمم المتحدة، بشكل كبير، مما يعكس تنامي تعقيد ظواهر التنمية التي تهتم بها الأمم المتحدة، ويدل على أن المعلومات الإحصائية الموثوقة وعالية الجودة شرط لا غنى عنه للتنمية العالمية. ويعكس التعقيد المؤسسي للنظام الإحصائي للأمم المتحدة، دون شك، التعقيد المؤسسي للمنظمة نفسها. ويمكن التمييز عموما بين طبقات مختلفة في إطار هذا النظام، فهناك ما يسمى بوحدات الأمانة التي تشمل شعبة الإحصاءات، واللجان الإقليمية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ومكتب الأمم

المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)، وهي تعمل في إطار نفس الإجراءات الإدارية والمتعلقة بالميزانية والبرمجة. فالصناديق والبرامج (على سبيل المثال، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وصندوق الأمم المتحدة للسكان) لها تمويلها الخاص بها، وبالتالي إجراءاتها الإدارية والبرمجية الخاصة. وأخيرا، تتمتع الوكالات المتخصصة (مثل منظمة العمل الدولية، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ومنظمة الصحة العالمية) بدرجة عالية من الاستقلال على صعيد الميزانية والبرمجة. وفي الأساس، تعمل جميع الوحدات الإحصائية في الكيانات التابعة للأمم المتحدة بطريقة مستقلة ولامركزية، مع اختلاف درجة الإشراف البرنامجي من جانب الدول الأعضاء.

١٤ - وفي مجال إدارة المعلومات الإحصائية، مكّن هذا النهج اللامركزي مختلف وحدات الإحصاءات من الوصول إلى درجة عالية من التخصص التقني، مما أتاح لها خدمة الفئات المستهدفة والمستخدمين على نحو جيد. ومن ناحية أخرى، فقد ولّدت هذه اللامركزية حاجة لآلية تنسيق فعالة، من أجل ضمان اتساق المخرجات من البيانات والاستخدام الفعال للموارد الشحيحة. وهذا أمر معترف به منذ زمن طويل. وعلى الصعيد التنظيمي، فقد نص الاتفاق الرسمي بين الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة، وكذلك الصناديق والبرامج (كما ذُكر، على سبيل المثال، في الاتفاق بين الأمم المتحدة ومنظمة العمل الدولية) على ما يلي: ''تعمل الأمم المتحدة على تطوير الأدوات والإجراءات الإدارية التي يمكن من خلالها كفالة التعاون الإحصائي الفعال بين الأمم المتحدة والوكالات التي ترتبط بها''[٢].

١٥ - ولدى منظومة الأمم المتحدة تقليد عريق من التنسيق والتعاون القائمين إلى حد كبير على أساس رؤية مشتركة للأخلاقيات المهنية. ومارست اللجنة الفرعية للأنشطة الإحصائية التابعة للجنة التنسيق الإدارية مهامها من عام ١٩٦٦ إلى عام ٢٠٠١. وعملت تحت مظلة لجنة التنسيق الإدارية، التي كانت آلية داخلية رفيعة المستوى في الأمم المتحدة لتنسيق البرامج. وقد قامت اللجنة الفرعية منذ مرحلة مبكرة، إدراكا منها أن المجال الإحصائي يتضمن أطراف فاعلة مهمة على الصعيد الدولي خارج منظومة الأمم المتحدة، بدعوة منظمات مثل المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ليكونا مراقبين عاديين. وعندما تم إلغاء لجنة التنسيق الإدارية ولجانها الفرعية في عام ٢٠٠٢،

(٢) انظر الفقرة ٤ من المادة ١٢، ''الخدمات الإحصائية''، من الاتفاق المبرم بين الأمم المتحدة ومنظمة العمل الدولية. يمكن الاطلاع عليه بزيارة الموقع التالي: http://www.ilo.org/public/english/bureau/leg/agreements/nu.htm.

أنشئت لجنة تنسيق الأنشطة الإحصائية لمواصلة تنسيق المسائل الإحصائية فيما بين الهيئات الدولية. وتركز اللجنة، انطلاقا من اختصاصاتها، عملها على الأنشطة الرئيسية الستة التالية:

- كفاءة أداء النظام الإحصائي
- المعايير والخطط المشتركة
- وضع المنهجيات
- الدعم المشترك بين المؤسسات
- بذل جهود الاتصال
- بذل جهود الدعوة في مجال الإحصاءات

١٦ - وتتألف عضوية اللجنة من المنظمات الدولية والمنظمات التي تتجاوز حدود الولاية الوطنية والتي تشمل ولاياتها توفير الإحصاءات الرسمية الدولية في سياق المبادئ التي تنظم الأنشطة الإحصائية الدولية (E/CN.3/2006/13، المرفق)، والتي لديها دائرة إحصائية دائمة ثابتة تشكل جزءا لا يتجزأ من المنظمة واتصالات منتظمة مع البلدان. ومن بين أعضاء اللجنة البالغ عددهم ٣٨ حاليا، يشكل النصف جزءا من منظومة الأمم المتحدة في حين يمثل الآخرون منظمات إقليمية وعالمية أخرى. وتجتمع اللجنة مرتين في السنة على مستوى مديري المكاتب الإحصائية وتعمل في الواقع من خلال عدد من أفرقة العمل المخصصة. ويقدَّم تقرير سنوي عن الأنشطة الجارية التي تضطلع بها اللجنة إلى اللجنة الإحصائية.

١٧ - وقد خدمت لجنة تنسيق الأنشطة الإحصائية، بوصفها آلية للتنسيق العالمي أنشئت لتشمل جميع المنظمات الدولية الناشطة في مجال الإحصاءات الرسمية، المجتمع الإحصائي بشكل كبير، حيث يجري حاليا تنفيذ العديد من البرامج الإحصائية الدولية الرئيسية المعنية، على سبيل المثال، بنشر البيانات والعمل المنهجي وبناء القدرات في إطار من التعاون بين اثنين أو أكثر من الجهات الفاعلة. غير أن اللجنة قد لا تكون الهيئة المناسبة لتستخدمها كيانات الأمم المتحدة لتنسيق برامجها ومخرجاتها الإحصائية، التي قد تنطوي على مناقشة القضايا الخاصة بالأمم المتحدة. وفي تطور جديد مهم على مدى السنوات الثلاث الماضية، دعت شعبة الإحصاءات مديري البرامج الإحصائية لمنظومة الأمم المتحدة إلى عقد اجتماع غير رسمي على هامش دورات اللجنة. وخلال هذا الاجتماع، تم تناول مواضيع داخلية خاصة بالأمم المتحدة، مثل بوابة بيانات الأمم المتحدة (UNdata) أو مبادرات الأمين العام. وتجدر الإشارة إلى أن هذا الاجتماع ليس لديه ولاية أو وضع رسمي، رغم وجود حكم في هذا الشأن في الاتفاقات بين الأمم المتحدة وهيئات الأمم المتحدة (انظر الفقرة ١٤ أعلاه).

١٨ - وبما أن العواقب الأكثر وضوحا لعدم وجود تنسيق في مجال الإنتاج الإحصائي هي تضارب البيانات التي تصدرها المنظمات الدولية عن بلد ما، فللدول الأعضاء مصلحة كبيرة في كفالة سلامة التنسيق. وقد تناولت اللجنة الإحصائية هذا الموضوع في مناسبات عدة ووضعت مجموعة من الآليات الفعالة نتيجة لذلك، مثل فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية الذي يقدم تقاريره بانتظام إلى اللجنة الإحصائية. وعلاوة على ذلك، نُفِّذ عدد من المبادرات على المستويات القطاعية (على سبيل المثال، الفريق المشترك بين الوكالات المعني بتقديرات وفيات الأطفال). غير أن وضع إطار واضح للأمم المتحدة لضمان الجودة قد يكون مفيدا في سياق كفالة اتساق البيانات وتحقيق مستويات متسقة من نوعية البيانات.

خامساً - الخطوات المقبلة المقترحة

١٩ - يمكن لتنسيق الأنشطة الإحصائية أن يشمل العديد من المجالات. ورغم أن جمع البيانات ونشرها يشكلان محور تركيز رئيسياً لجهود التنسيق، فإن هناك أبعادا أخرى للتنسيق الإحصائي يمكن النظر فيها أيضاً، وهي:

(أ) الترتيبات التنظيمية الحالية؛

(ب) المبادئ والممارسات المهنية؛

(ج) برمجة العمل والميزنة بين الخلايا الإحصائية في منظومة الأمم المتحدة؛

(د) المسائل المتعلقة بإدارة الموارد البشرية؛

(هـ) وضع المعايير الإحصائية وتنفيذها؛

(و) التعاون التقني؛

(ز) البرامجيات الإحصائية والمسائل المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات عموماً.

٢٠ - ومن المهم التشديد على أن جدول أعمال اللجنة الإحصائية يشمل مسائل تطال جميع المواضيع العامة المبينة مباشرة أعلاه، وفي هذا الصدد تضطلع اللجنة بدور بالغ الأهمية في تحديد حالات عدم التنسيق (الفعلية أو المتصورة) بين كيانات منظومة الأمم المتحدة.

٢١ - ونظراً إلى أن اللجنة الإحصائية حددت ”التنسيق في الأنشطة الإحصائية“ كمسألة هامة، من الملائم أن تقدم المزيد من التوجيهات بهذا الشأن في أعقاب ما تتوصل إليه مداولات مستفيضة. ولذلك، اقترحت إنشاء فريق لأصدقاء الرئيس، يتألف من ممثلين عن الدول الأعضاء، لمواصلة التداول بشأن مسألة التنسيق الإحصائي في منظومة الأمم المتحدة.

وقد يرغب الفريق الذي يقر بالطابع الشائك للترتيبات المؤسسية، ولا سيما مساءلة الوحدات الإحصائية المختلفة أمام الهياكل الإدارية المختلفة، بدعوة ممثلي مجالس الإدارة إلى المشاركة في مداولاته. وسيقدم فريق أصدقاء الرئيس تقريراً إلى اللجنة في دورتها الرابعة والأربعين. وترد اختصاصاته المقترحة في المرفق الثالث.

٢٢ - ويمكن لأصدقاء الرئيس أن يحاولوا الإجابة عن الأسئلة التالية:

(أ) أي جوانب من برنامج العمل والترتيبات المؤسسية ينبغي تنسيقها؟ وما هي المجالات ذات الأولوية وما هي النتائج المرجوة؟

(ب) كيف ينبغي أن يجري التنسيق؟

(ج) من ينبغي أن ينفذ التنسيق؟

سادساً - مسائل للمناقشة

٢٣ - المطلوب من اللجنة:

(أ) الإدلاء برأيها في ما يتعلق بمسألة تنسيق الأنشطة الإحصائية في منظومة الأمم المتحدة؛

(ب) تحديد المجالات التي يتعين فيها تعزيز التنسيق؛

(ج) في ضوء البندين (أ) و (ب) أعلاه، النظر في ما إذا كان فريق أصدقاء الرئيس، باختصاصاته المقترحة في المرفق الثالث لهذا التقرير، يشكل آلية مناسبة لمواصلة النظر في هذه المسائل؛

(د) الإعراب عن الرغبة بالمشاركة في الفريق.

المرفق الأول

مقتطف من تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن التقييم البرنامجي لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية (E/AC.51/2011/2)

"رابعاً –

باء – فعالية الإدارة بشكل خاص في دعمها للنظام الإحصائي العالمي

"٢٨ – جاء الدعم الذي تقدمه الإدارة إلى النظام الإحصائي العالمي في المرتبة الثانية بعد الدعم الذي تقدمه إلى الهيئات الحكومية الدولية في ترتيب وظائف الإدارة التي لقيت أكبر تقدير من جانب الجهات المعنية. وعلى غرار الدعم الذي تقدمه إلى العمليات الحكومية الدولية، فإن الدعم المقدم إلى النظام الإحصائي العالمي يشكل إحدى وظائف الإدارة الأقدم عهداً والأوضح تحديداً والأقل إثارة للجدل. وتضطلع شعبة الإحصاءات بتنفيذ هذه الوظيفة عموماً من خلال الدعم الذي تقدمه إلى اللجنة الإحصائية في الأمم المتحدة. وترى أيضاً الكثير من الجهات المعنية أن شعبة السكان تدعم النظام الإحصائي العالمي عن طريق تقديم التقديرات والتوقعات السكانية الرسمية.

"٢٩ – وقد مثل الدور الفريد والرئيسي الذي تضطلع به الإدارة في دعم اللجنة الإحصائية وبالتالي النظام الإحصائي العالمي، جنباً إلى جنب مع فعاليتها في أداء هذا الدور، إنجازاً رئيسياً. وتشكل الزيادة في عدد البلدان الأقل نمواً المشاركة في دورات اللجنة، وحلقات العمل واجتماعات أفرقة الخبراء والحلقات الدراسية التي تنظمها دعماً رئيسياً للنظام الإحصائي العالمي، وقد عزت الكثير من الجهات المعنية جزءاً كبيراً من هذه الزيادة إلى الجهود التي تبذلها شعبة الإحصاءات. وارتفع عدد البلدان الأقل نمواً الممثلة في اجتماعات اللجنة الإحصائية من ٩ بلدان في عام ٢٠٠٥ إلى ٢٥ بلداً في عام ٢٠١٠.

"٣٠ – وقيّم معظم من ردوا على استبيان آراء الجهات المعنية (٧٦ في المائة) أداء الإدارة في مجال دعم النظام بوصفه فعالاً أو فعالاً جداً. وقيّم موظفو الإدارة أيضاً هذه الوظيفة تقييماً عالياً، حيث قال ٩٥ في المائة ممن ردوا على الاستبيان إنها فعالة أو فعالة جداً في هذا الدور.

المرفق الثاني

مقتطف من تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن التقييم البرنامجي لشعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة

”كان هناك توافق عام بين موظفي شعبة الإحصاءات والجهات المعنية فيها بشأن دور الشعبة. ورأت معظم الجهات المعنية الخارجية التي أجريت معها مقابلات بأن هذه الشعبة هي بحكم واقع الحال المكتب الإحصائي الرئيسي للأمم المتحدة، وبأن مديرها هو فعلياً كبير الإحصائيين في المنظمة. وهذا على الرغم من أن الشعبة ليست بأي حال من الأحوال الكيان الإحصائي الوحيد في منظومة الأمم المتحدة، ومن أنها ليست الكيان الإحصائي الوحيد في الأمم المتحدة الذي يطلب إلى الدول الأعضاء تزويده بالبيانات الإحصائية. ويبدو أن هذا الإقرار يعبر عن دور الشعبة كأمانة للجنة الإحصائية وعن التقدير لما حققته من إنجازات على حد سواء“.

- ”وتبين أن الجهود المبذولة لتجنب ازدواجية أنشطة الجمع الإحصائية والفروق في السلاسل الإحصائية التي أصابت النجاح مع كيانات خارج الأمم المتحدة كانت أقل نجاحاً داخل منظومة الأمم المتحدة نفسها. وعلى الرغم من الأنشطة التنسيقية التي تضطلع بها لجنة تنسيق الأنشطة الإحصائية، فقد صدرت بين الحين والآخر منشورات تتضمن بيانات متضاربة عن مواضيع متشابهة في الظاهر. وآخر مثال على ذلك يتعلق بتقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١٠ الذي تضمن بيانات عن الفقر ووفيات الأطفال لم تطلع عليها شعبة الإحصاءات قبل نشرها وهي تختلف عن البيانات الواردة في مجموعات البيانات الإحصائية الصادرة عن شعبة الإحصاءات. ويتضمن هذا التقرير أيضاً مؤشرات لم توافق عليها اللجنة الإحصائية أو تؤيدها. وأبلغ مكتب خدمات الرقابة الداخلية أيضاً عن فروق أخرى في الإحصاءات التي أصدرتها كيانات خارج منظومة الأمم المتحدة بما في ذلك ما يتعلق بمؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية، مع أن هذه المؤشرات تحسنت، كما ساد الاعتقاد، مع مرور الوقت نتيجة للتعاون الاستباقي بين الكيانات المعنية. ونتجت فروق أخرى عن اختلاف التعاريف باختلاف الكيانات، وهي فروق يمكن حلها بسهولة بالإحالة إلى تلك التعاريف“.

- ”.... ساور الجهات المعنية القلق بسبب ظهور خلاف بين كيانات منظومة الأمم المتحدة حول القيمة المناسبة لإحصاءات معينة وشعروا بأنه من غير المستحب أن تنشر نسخات مختلفة من البيانات الإحصائية ’الرسمية‘. وقد يسرت بوابة بيانات

الأمم المتحدة باعتبارها البوابة الوحيدة للبيانات للعديد من منشورات الأمم المتحدة للإحصاءات المجمعة، على المستخدمين تحديد حالات التفاوت أو الازدواجية في إحصاءات معينة مما من شأنه بالتالي أن يعزز الحافز لحلها. إلا أن المساءلة العامة عن المسائل الإحصائية في الأمم المتحدة ستظل تفتقر إلى تعريف واضح ما دامت فرادى كيانات منظومة الأمم المتحدة تحتفظ بحق إصدار البيانات بصورة مستقلة''.

- ''تبين أن التعاون مع اللجان الإقليمية دون المستوى المطلوب. وتتولى الوحدات الإحصائية داخل اللجان جمع الإحصاءات من الدول الأعضاء كل في منطقتها والاضطلاع بمهام منها إسداء المشورة وبناء القدرات في مجال الإحصاءات. ولقد تبين، لدى إجراء مقابلة مع كل منها في سياق إجراء هذا التقييم أن لكل منها موارد ومواطن قوة وأدواراً تقليدية مختلفة. فعلى سبيل المثال، تتعامل لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا مع الدول الأعضاء ببنية تحتية إحصائية متطورة وهي قادرة على الاضطلاع بالبحوث الإحصائية وجمع البيانات الإحصائية لدعم عمل شعبة الإحصاءات وتكملته. ومن ناحية أخرى، تود اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا تقديم المزيد من الخدمات في المنطقة ولكنها تحتاج إلى دعم إضافي للقيام بذلك. أما اللجان الآخرى، ومن بينها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، فلديها موارد إحصائية كبيرة ولكنها أبلغت عن شيء من عدم الاتساق في الطريقة التي ينظر بها إلى أدوارها. وفي جميع الحالات، تفتقر الأفرقة الإحصائية في اللجان الإقليمية إلى صلات على مستوى الموظفين مع الشعبة وقد أفاد العديد من موظفيها بأنهم يشعرون بالعزلة عن زملائهم في نيويورك''.

- ''واشتبه موظفو اللجان الإقليمية وأصحاب المصلحة الآخرون أيضاً بوجود ازدواجية في العمل وضياع فرص الاستفادة من مواطن القوة في المقر والمناطق. وأعرب الموظفون الإقليميون عن اعتقادهم بأن معرفتهم الدقيقة بظروف البلد وإحصاءاته وهياكله الأساسية ومهاراتهم اللغوية يمكن أن تقدم المزيد من الإسهامات في أنشطة شعبة الإحصاءات بمناطقهم وقالوا إن شعوراً حاداً بهدر إمكاناتهم يتملكهم. وسعى بعضهم إلى تمتين العلاقات مع الشعبة، وشمل ذلك في إحدى الحالات تولي منصب الذراع الإقليمي للشعبة رسمياً، تحت إشرافها المباشر. واكتفى بعضهم الآخر بالقول 'معاً نستطيع تحقيق المزيد'. وأفادت الشعبة عن بعض المساعي الجارية لمعالجة الشواغل التي أعرب عنها، على الرغم من بعض العوائق التي تشوب الترتيبات الهيكلية والإدارية''.

- ”... تشتت المساءلة عن مجموعات البيانات الإحصائية والمعايير الإحصائية في الأمم المتحدة، مما يؤدي إلى قيام مختلف كيانات منظومة الأمم المتحدة بإصدار الإحصاءات دون أن يشير أحدها بالضرورة إلى الآخر. وما دام هذا الوضع مستمراً على هذا المنوال، فإنه سيعيق الأمم المتحدة عن ’توحيد الأداء‘ في ميدان الإحصاءات. ويتجاوز حل هذا الوضع السلطة المخولة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية أو الشعبة ولكنه يستحق الاهتمام، نظراً إلى أنه يمثل خطراً على استمرار مصداقية البيانات التي تنشرها الأمم المتحدة. وأقرت اللجنة الإحصائية بهذا الخطر وشددت على الحاجة إلى وكالة موثوق بها في منظومة الأمم المتحدة لتنسيق الأنشطة الإحصائية. وطلبت استعراض الوضع وتقديم تقرير إليها في دورتها الثالثة والأربعين. وتتضح أيضاً في هذا التقييم الرغبة لدى الجهات المعنية في شعبة الإحصاءات بإنشاء مكتب إحصائي مركزي يتولى القيادة والتنسيق على نطاق منظومة الأمم المتحدة ويضطلع بدور النقطة المرجعية الوحيدة لمستخدمي الإحصاءات. ويبدو أن شعبة الإحصاءات هي المرشح الأوفر حظاً لشغل هذا المنصب بفضل موقعها بالنسبة إلى اللجنة الإحصائية ومصداقيتها وصلاتها الوثيقة بالمنظمات الإحصائية الوطنية والدولية“.

المرفق الثالث

الاختصاصات المقترحة لفريق أصدقاء الرئيس معني بتعزيز تنسيق الأنشطة الإحصائية في منظومة الأمم المتحدة

يقترح إنشاء فريق أصدقاء الرئيس، يتألف من ممثلين عن الدول الأعضاء، وربما مراقبين مختارين، لمواصلة النظر في مسألة التنسيق الإحصائي في منظومة الأمم المتحدة.

وبدون الحد بالتالي من نطاق اختصاص فريق أصدقاء الرئيس: ينبغي النظر على وجه التحديد في المسائل التالية:

(أ) المجالات ذات الأولوية التي تستلزم التنسيق والنتائج التي تتوخاها الدول الأعضاء؛

(ب) الخيارات من أجل تنفيذ التنسيق في هذه المجالات وآلية التنفيذ؛

(ج) تقديم تقرير إلى اللجنة الإحصائية في دورتها الرابعة والأربعين عام ٢٠١٣ عن هذه المسائل.

ومن المتوخى أن يراعي فريق أصدقاء الرئيس في مداولاته مختلف المستويات في منظومة الأمم المتحدة، مع التركيز أولاً على الكيانات الإحصائية التي تقع في نطاق اختصاص الأمانة العامة للأمم المتحدة وصناديق الأمم المتحدة وبرامجها. أما إذا اتضح بأن هناك مسائل تنسيقية كبيرة مطروحة يتخطى نطاقها حدود هذا الاختصاص، فينبغي أن يقدم فريق أصدقاء الرئيس تقريراً عنها كذلك.